

تاریخ جامعۃ الدّویل الْعَرَبِیَّة

الشيخ طه الوليبي "بيروت"

هذه المرة لم تتمدد على موظفيها العاديين في البلاد
المربية أمثال السير هنري مكماهون ، وإنما كلفت
وزير خارجيتها بالذات ، المستر انطونى ايлен ،
باعلائق تصريح سباسي قال فيه :

«لقد خطأ العالم العربي خطوات واسعة في طريق الرقي، وهو يتضمن الآن إلى تحقيق نوع من الوحدة يجعل منه عالماً متاماً متساماً، ويرجو أن تساعد بريطانيا العظمى في بلوغ هذا المدف». ويسرى ان أعلن باسم حكومة صاحب الجلالة من ترحيب بريطانيا بهذه الخطوة ومن استعدادها لمساعدة القائمين بها حالما توفر لديها الأدلة على تأييد الرأي العام العربي لها».

غير انه بالرغم من المكانة الرسمية التي يتمتع بها المستر ايدن في حكومته ، فان تصريحه المثير لم يحدث اثره المطلوب في نفوس القادة العرب . لأن هؤلاء كانوا ما يزالون غير مقتنعين بقوة الحلفاء ولاسلامة موقفهم العسكري ، من جهة ، ومن جهة اخرى ، فان العرب على مختلف اوضاعهم كانوا غير مؤمنين بصدق نوايا الانكليز الذي سبق لهم ، النساء العرب العالمية الاولى ، ان تنكروا لوعودهم ومهودهم الى اسرفوا في اغدافها على الشريف حسين ، امير مكة ، حين استدرجوه للثورة على دولة الخلافة العثمانية الاسلامية . فلما انتصروا على اهدائهم ، لم يتورعوا عن اهتقاله في جزيرة قبرص ، واحتلال الشرق العربي وتقسيم بلاده فيما بينهم وبين حلفائهم الفرنسيين على ما هو معروف ، ولا داعي للتكراره في هذه المناسبة .

كان عام 1941 بالنسبة للحلفاء مشحوناً بالمغاجات والمتاعب . وفي اثنائه أحرزت قوات الالمان التصارات العسكرية ساقطة على أكثر الجبهات العربية سواء في اوربا حيث سقطت فرنسا صريعة تحت اقدام الغزاة وتفشت قوات المحور بقيادة رومل على طول شمال افريقيا حتى الحدود المصرية ، وبدأ للناس في كل مكان ان هتلر سبّب صراع العالم بلا منازع .

وقد ادى هذا الوضع العالمي الى تحرير المشاعر القومية في بلاد الشرق العربي فنامت الاوساط الوطنية المتحمسة بثارة الجماهير للانقضاض على السلطات العلية باساليب مختلفة ، بنفت احيانا حد الحركات المسلحة ، كما حدث مثلا في العراق حيث اعلن الجيش العراقي الحرب بصورة رسمية على القوات البريطانية التي كانت ترابط في البلاد ، واستولى على السلطة بعد ان افطر الوصي على العرش وحكومته للهرب من العاصمة بغداد والاعتصام في البصرة تحت حماية القوات الانجليزية التي كانت مغارتها البحرية قوية منها .

وعلی الرغم من ان الجيوش العليفة كانت ولا
تزال قادرة على اخمام كل حركة محلية تقوم شدها، بل
هي احمدتها بالفعل ، بالرغم من ذلك ثان الحكومة
البريطانية وجدت ان من مصلحتها يومئذ معالجة
العواطف الوطنية عند العرب والتي هي احسن ، فلتجات
الى نفس الاساليب التي سبق لها ان اتبعتها في
العرب العالمية الاولى (1914 – 1918) بيد انها في

وكان تصريح المستر انطونى ايدن الاول بتاريخ 29 ايار 1941 . وفي 24 شباط سنة 1943 جاء ايدن بتصريح جديد ، كرر فيه ما كان قد مرره في السابق من بليل خدمات بريطانيا لمساعدة العرب على تحقيق امانهم في الاتحاد والتحرر ، وذلك في معرض رده على سؤال وجه اليه من قبل احد اعضاء مجلس العلوم البريطاني .

ثانيا ، وكذلك تصريح فرنسا الحرة على لسان الجنرال كاترو . قد قوبل بالاقباط والشك من حكومة سموكم واتاح لها ، على فتوتها ان تدرس الموقف السياسي الحاضر في البلاد التي تختلف من سوريا ولبنان وشرق الاردن وفلسطين ، وتمثل المجموعة السورية المرافقة التاريخية ، وانها لترحب اجمل ترحيب بهذين التصريحين وتسجيلها وتعتبرهما امترانا بجذارة البلاد السورية بالاستقلال والوحدة ، ودليل على تقدير بريطانيا العظمى وفرنسا الحرة للمناخ المشترك التي يمكن ان يضمنها استقلال البلاد العربية السورية ووحدتها للدولتين الحليفتين وللمرء انفسهم سواء في ايام السلم او ايام الحرب . وبناء على هذا الرأي ترى (اي الحكومة الاردنية) ان تتفضلا وتسمحوا لها بالاتصال بالحكومات المشار إليها والتعاون وإياها على العمل لتحقيق الغابات الآلية وجمع الكلمة وتوحيد الرأي العام ، وانهما مستند في اقتراحها هذا الى الامور الآتية :

تضمن تصريح المستر ايدن ان الحكومة البريطانية مظيمة العطف على قضية الاستقلال السوري وأنها مستعدة لتأييد السعي الذي يبذله فريق من زعماء العرب لإيجاد نوع من الوحدة العربية .. وان ذلك ليعد اكبر تأييد من الحكومة البريطانية واعظم مطاف منها على القضية العربية .

ثم تضمن قرار الحكومة الاردنية ، النقاط التي ردها مبررة لما جاء فيه .

على ان الحكومة البريطانية استقبلت مذكرة الامير عبد الله وقرار حكومته بفتح ملحوظ وكلفت معتمدتها في الاردن بالجواب عليه في مذكرة جاء فيها :

« .. ان فخامة المندوب السامي (بفلسطين) قد احال الامر الى حكومة جلالته .. وامر الى بان ابلغ سموكم رد حكومته بالنص التالي :

« ان المثل الاعلى للوحدة العربية والاستقلال هو مستحود على عطف حكومة جلالته الشام ، على ان القضية يرجع امرها الى تبصر العرب انفسهم ، عندما يكون اليدان اكثر جلاء مما هو عليه في الوقت الحاضر . اما فيما يتعلق بالقرار الموجود قيد النظر ، فان حكومة جلالته تلزم رأيها التأكيد ان كل تقارب من الحكومة السورية او من اية حكومة اخرى من الحكومات ، كانت تضعها حكومة شرق الاردن

ويبدو ان الظروف في سنة 1943 كانت ، بالنسبة للخلفاء افضل منها في سنة 1941 . نظراً لتحول الموقف العسكري بوجه مام الى صالحهم ، فاستقبل ساسة العرب التصريح الانجليزي الثاني بروح ايجابية ، الذي بدا لهم وكأنه فرصة ذهبية ، لا يجوز تفويتها على امتهن ولاسيما وان الحلفاء في ذلك الحين ، ارادوا تبديل الشكوك فيما يقولونه ، فانهروا فرصة انسحاب قوات المحور وفي جملتها قوات حكومة فيشي التابعة لهم ، من منطقة الشرق الاوسط ، فاغلب يقول ، رئيس الحكومة الفرنسية المؤقتة امترافه باستقلال سوريا ولبنان ، كما اهلن الانجليز مزتهم على الاعتراف باستقلال امارة شرق الاردن فيما بعد .

وبالفعل كان اول رد فعل لتجاوب العرب مع المبادرة البريطانية جاء من قبل الامير عبد الله بن الحسين حاكم شرق الاردن الذي كان اول من اعرب عن استجابته لتصريح ايدن ، معلنًا بان العرب سيجتمعون حالاً ، لدراسة التصريح المذكور ، والتصرف على ضوء ما تضمنه من مروض ووهد .

وكان الامير عبد الله يرى ان الظرف اصبح ملائماً للعمل على تحقيق حلمه في بعث مملكة له تضم البلاد السورية في جميع اجزائها التي انتسماً بالخلفاء فيما بينهم بعد الاحتلال الذي فرضوه عليها في اعقاب الحرب العالمية الاولى . فوجئ مذكرة الى الحكومة الانجليزية بناشدها فيها الغاء الانتداب من شرق الاردن اسوة بالاقطاع السوري الآخر ليتمكن من السعي مع تلك الاقطاع للوحدة تمهدًا للملك الذي يطمع به . وايد الامير مذكرة هذه بان ارسل معها صورة عن قرار اتخذه مجلس الوزراء الاردني بتاريخ اول تموز سنة 1941 جاء فيه :

« ان التصريح البريطاني الاخير على لسان المستر ايدن اولاً ، ولسان السير مايلر لميسون

نصب مبنها ينفي ارجاؤه ريشما تفدو الحالة اثـر استقراراً .

ولم تكن استجابة الامير عبد الله هي الوحيدة التي قوبل بها تصريح ايدن من قبل العرب ، بل ان نوري السعيد قام بدوره بتقديم مذكرة عرفت يومها « بالكتاب الازرق » الى المستر كيزري وزير الدولة البريطانية في الشرق الاوسط ، وقد اعرب هذه المذكرة عن ترحيب العراق بالمبادرة الانجليزية التي وردت على لسان المستر ايدن .

بيان مصطفى النحاس باشا

ان البيانات التي اصدرها المسؤولون في الاردن والعراق لم ترك اي صدى في الدوائر العربية الاخرى لأن الوضع السياسي في كلتا الدولتين المذكورتين لم يكن يحظى بتاييد هذه الدوائر ولا يرضاهما ، فاتجهت الانظار الى مصر كبرى الدول العربية . وفي غضون اسابيع قلائل تناقلت وكالات الانباء ان مصطفى النحاس باشا ، رئيس الحكومة المصرية كلف وزير العدل في حكومته ، المرحوم صبري ابو علم باشا باي لقسي يوم 30 ماذار سنة 1943 ، باسمه وبصفة رسمية ، البيان التالي :

« اني من قديم معنى باحوال الامم العربية والتعاون على تحقيق اعمالها في الحرية والاستقلال ، سواء في ذلك ، اكنت في الحكم او خارج الحكم ، وقد خطوت في ذلك خطوات واسعة ، صادفتها التوفيق بان اتجه نظام الحكم في بعض الاقطاع العربية الاتجاه الشعبي الصحيح . ومنذ اعلن المستر ايدن تصريحه تذكرت فيه طويلاً ، وقد رأيت ان الطريقة المثلثة التي يمكن ان توصل الى غاية مرغبة ، هي ان تتناول هذا الموضوع الحكومات العربية الرسمية ، واتهبت من دراستي الى انه يحسن بالحكومة المصرية ان تبادر باتخاذ خطوات رسمية في هذا السبيل ، فتبدأ باستطلاع اراء الحكومات العربية المختلفة فيما ترمي اليه من اعمال كل على حدتها ، ثم تبذل جهودها للتوفيق والتقرير بين اعمالها ما استطاعت الى ذلك سبيلاً ، ثم تدموهم بعد ذلك الى مصر بما في اجتماع ودي لهذا الغرض ، حتى يبدأ المسئ للوحدة العربية كجبهة متحدة بالفعل ، فإذا ما تم التفاهم او كاد ، وجب ان يعقد في مصر مؤتمر برئاسة الحكومة المصرية لاماكل بحث الموضوع واتخاذ ما يراه المؤتمر من القرارات محققاً ما تنشده الامم العربية .»

ويمكن تفسير هذا الموقف السريع والحادي الذي بادر الى اتخاذ مصطفى النحاس باشا من تصريح المستر ايدن ، بأن مصر ارادت ان تدخل الى الحركة العربية من بابها الواسع ، وأن يكون لها في هذه الحركة الدور الرئيسي الفعال ، فلا ترك ، لا للأمير عبد الله ولا لنوري السعيد الاستقلال باخذ المبادرة في توجيه النشاط العربي سواء من الناحية القومية او من الناحية الرسمية ، وهذا ما يعنيه بالفعل ، لركيز بيان النحاس باشا على ان تتولى مصر بالذات الدعوة لعقد المؤتمر العربي في اراضيها وبرئاسة رئيس حكومتها دون سواه .

ونظراً لكانة مصر في العالم العربي وفعاليتها في اليدان الدولي العالمي ، فإن بيان النحاس باشا احدث تأثيره السريع لدى المحافل العربية ، فاستجابت له الحكومات العربية على الفور وكان اول المستجيبين الحكومة العراقية فاولفت وزير داخليتها المرحوم تعين العسكري ومعه جميل المدفعي احد رؤساء الحكومة العراقية السابقين لاجراء مشاورات رسمية مع الحكومة المصرية حول ما جاء في بيان النحاس باشا لاتخاذ الخطوات العملية التي من شأنها اخراج فكرته الى حيز التنفيذ . واتفق الطرفان ، مصر والعراق ، على توجيه الدعوة الى الحكومات العربية كي ترسل ممثلين عنها للمشاركة في هذه المشاورات في مؤتمر تحضيري ، يعقد لهذا الفرض في مدينة الاسكندرية . وقد روى الافتخار يومئذ على الدول العربية المستقلة وكان مددها خمسة وهي : سوريا والاردن والعراق ولبنان ومصر . وقد لبى هذه الدول الخمس دعوة الحكومة المصرية لحضور هذا المؤتمر التحضيري وفي جملتها الاردن نفسه ، الذي ارسل موافقته في كتاب حمله الى النحاس باشا نوري السعيد باشا ، جاء فيه : حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس

باشا ، رئيس الوزارة المصرية الافخم كتابي هذا الى مقامكم الرفيع مع حضرة صاحب الفخامة نوري باشا السعيد ، وقد زارنا بممان وسيزور مصر ليرى رغبتكم في القضية العربية التي قد استمرت انكارانا عنها ملاوة على ما يعلم فخامتها من المبدأ القديم الذي سار عليه بيتنا في القضية العربية . واثنا لنشكر لرغبتكم على ميلكم للأخذ باليد والعمل على التعاون الاخوي الواجب علينا جميعاً في اطارنا المحبوبية ، واثنا حين تكتب كتابنا هذا ، نتمنى لرغبتكم الصحة والعلمية والتوفيق في جميع الاممال .» .

مؤتمر الاسكندرية التحضيري

استمر انعقاد المؤتمر الذى دعا اليه النحاس باشا فى مدينة الاسكندرية طوال المدة الواقعة ما بين 25 ايلول و 7 تشرين الاول من سنة 1943 . وفي نهايتها أصدر المؤتمرون بياناً رسمياً ، عرف فيما بعد باسم « بروتوكول الاسكندرية » ، وجاء في مقدمة هذا البيان :

أو غيرها للتوفيق بينهما . وتللف منذ الآن لجنة فرعية من أعضاء اللجنة التحضيرية لإعداد مشروع نظام « مجلس الجامعة » وبحث المسالى السياسية التي يمكن ابرام اتفاقات فيها بين الدول العربية . » وقد تضمن هذا البيان « البروتوكول » بالإضافة إلى نقراته الأساسية قراراتين خاصين ، أحدهما من لبنان والآخر من فلسطين . ويمكن تلخيص الباديء العامة الواردة في هذا البروتوكول بما يلى :

« التعاون في الشؤون الاقتصادية والثقافية والاجتماعية وغيرها وتدعمه هذه الروابط في المستقبل » . وجرى التوقيع النهائي عليه في ادارة جامعة فاروق الأول بالاسكندرية يوم السبت 20 شوال سنة 1363 الموافق 7 اكتوبر سنة 1944 والذين وقعوا عليه هم :

من مصر :

مصطفى النحاس ، رئيس الحكومة
احمد نجيب الهلالي ، وزير المعارف العمومية
محمد سبري ابو علم ، وزير العدل
محمد صلاح الدين ، وكيل وزارة الخارجية
من سوريا :

سعد الله الجابري ، رئيس الحكومة.
جميل مردم ، وزير الخارجية .
نجيب الارمناري ، امين السر العام لرئاسة الجمهورية
من الأردن :

توفيق ابو الهوى ، رئيس الحكومة
سليمان السكر ، سكرتير مالي وزارة الخارجية
من العراق :

حمدى الباجه جى ، رئيس الحكومة
نوري السعيد ، رئيس سابق للحكومة
ارشد العمرى ، وزير الخارجية
تحسين العسكري ، وزير المراقب المفوض
بمصر .

من لبنان :

رياض الصلح ، رئيس الحكومة
سليم نقل ، وزير الخارجية
موسى مبارك ، مدير فرقة رئيس الجمهورية

« البيانات للصلات الوثيقة والروابط العديدة التي تربط بين البلاد العربية جماعة ، وحرصاً على توطيد هذه الروابط وتدعيمها وتجيئها إلى ما فيه خير البلاد العربية قاطبة ، وصلاح احوالها وتأمين مستقبلها وتحقيق امانها وسلامتها ، واستجابة للرأي العربي العام ، في جميع الاقطار العربية قد اجتمعوا اي المؤتمرون) بالاسكندرية بين يوم الاثنين 8 شوال سنة 1963 الموافق 25 سبتمبر 1943 ويوم السبت 20 شوال سنة 1363 الموافق 7 اكتوبر سنة 1943 في هيئة لجنة تحضيرية للمؤتمر العربي العام وتم الاتفاق بينهم على ما يلى :

اولاً : تألف جامعة الدول العربية من الدول العربية المستقلة التي تقبل الانضمام إليها ويكون لهذه الجامعة مجلس يسمى « مجلس جامعة الدول العربية » تتمثل فيه الدول المشاركة في « (الجامعة) » على قدم المساواة وتكون مهمته مراعاة تنفيذ ما تبرمه هذه الدول فيما بينها من الاتفاقيات وعقد الاجتماعات الدورية لتوفيق الصلات بينها وتنسيق خططها السياسية تحقيقاً للتعاون فيها وصياغة لاستقلالها وسيادتها من كل اعتداء ، بالوسائل الممكنة والمتيسر بصفة عامة في شؤون البلاد العربية ومصالحها . وتكون قرارات هذا المجلس ملزمة لمن يتبعها ، فيما عدا الاحوال التي يقع فيها خلاف بين دولتين من أعضاء الجامعة ويليها الطرفان الى المجلس للفصل في هذا الخلاف ، فين هذه الاحوال ، تكون قرارات « مجلس الجامعة » نافذة ومنزومة ، ولا يجوز على كل حال الالتجاء إلى القوة لفض المنازعات بين دولتين من دول الجامعة ، وكل دولة أن تعتد مع دولة أخرى من دول الجامعة أو غيرها اتفاقات خاصة لا تتعارض مع نصوص هذه الاحكام أو روحها . ولا يجوز في أية حال اتباع سياسة خارجية تضر بسياسة جامعة الدول العربية أو أية دولة منها . ويتوسط المجلس في الخلاف الذي يعشش منه وقوع حرب بين دولة من دول الجامعة وبين أية دولة أخرى من دول الجامعة

اجتماع القاهرة والقرار ميثاق الجامعة

ولما كان اجتماع الاسكندرية عبارة عن مؤتمر تحضيري، والبيان الذي أطلق منه عبارة عن بروتوكول اعدادي ، فان الحكومات العربية التي شاركت في هذا الاجتماع ووافقت البروتوكول ، كلفت من بينها لجنة فرعية لصياغة مشروع نهائى فى تنظيم المبادئ التي تقوم عليها جامعة الدول العربية وهياكلها الادارى . وقد قامت هذه اللجنة بما عهد إليها وقدمت هذا المشروع بشقيه السياسي والأداري فى غضون مدة قليلة لم تتجاوز الاسابيع الثلاثة ، وفي 22 ماذار سنة 1945 ، انعقد مؤتمر هر بي عام اشتراكه فيه مندووبون رسميون عن الدول التي سبق لها ان وافقت على بروتوكول الاسكندرية من قبل ، وقد انضم الى المجتمعين في هذا المؤتمر مندوبون عن المملكة العربية السعودية والملكة المتوكلية اليمنية ، بعد جهود شخصية بذلها عبد الرحمن عزام باشا لدى المرحوم الملك عبد العزيز مال سعود الذى لم يكن في ذلك الوقت على علاقة طيبة مع مصر وال العراق لأسباب تاريخية معروفة .

وبعد ان ناقش المؤتمرون في القاهرة المواد التي عرضت عليهم ، ادخلوا عليها بعض التعديلات التي راوها ضرورية لتجاه المؤسسة القومية التي يريدون تأسيسها ثم ذيلوا ما انفقوا عليه بتوافقهم . وكان ذلك في قصر الزمردان بالقاهرة يوم الخميس 8 ربیع الثاني سنة 1364 الموافق 22 ماذار سنة 1945 . وكانت السامة الرابعة بعد ظهر ذلك اليوم ، بعد ان الفوا كلمة «بروتوكول الاسكندرية» ووضعوا مكانها عناواناً واخر وهو ««ميثاق جامعة الدول العربية»» . والذين وفروا هذا الميثاق نيابة عن دولهم هم السادة :

من سوريا :

فارس الخوري ، رئيس الحكومة
جميل مردم ، وزير الخارجية

من الأردن :

سمير الرفاعي ، رئيس الحكومة
سعید المفتي ، وزير الداخلية
سلیمان النابلسي : نائب سر الحكومة

من العراق :

ارشد العمري ، وزير الخارجية

على جودت الايوبي ، وزير العراق المفوض
باشنطن

تحين العسكري ، وزير العراق المفوض
بمصر .

من المملكة السعودية :

الشيخ يوسف ياسين ، نائب وزير الخارجية
خير الدين الزركلي ، مستشار المفوضية
السعودية بمصر

من لبنان :

عبد الحميد كرامي ، رئيس الحكومة
يوسف سالم ، وزير لبنان المفوض بمصر
من مصر :

محمد فهمي التقراشي ، رئيس الحكومة
محمد حسين هيكل ، رئيس مجلس الشيوخ
عبد الحميد بدوي ، وزير الخارجية
مكرم عبيد ، وزير المالية
عبد الرزاق السنورى ، وزير المعارف
القومية

عبد الرحمن عزام ، الوزير المفوض بوزارة
الخارجية

اما اليمن فقد ارسلت الى صنعاء نسخة الميثاق
حيث وقعتها مندوب المملكة المتوكلية اليمنية وبذلك
تكون جميع الدول التي اشتراك في مؤتمر القاهرة
قد وقعت ميثاق الجامعة بلا استثناء .

يوم 22 ماذار سنة 1945 هو ميلاد جامعة
الدول العربية رسميًا

تنص المادة العشرون من الميثاق ، وهي اخر
مادة فيه :

« يصدق على هذا الميثاق وملحقه ، وفقا للنظم
الاساسية المرتبة في كل من الدول المتعاقدة وسودع
وثائق التصديق لدى الامانة العامة . ويصبح
الميثاق نافذا قبل من صدق عليه بعد اتفاقه خمسة
عشر يوماً ومن تاريخ استلام الامين العام وثائق
التصديق من اربع دول » .

وقد نفذت الدول العربية المتعاقدة مضمون هذه
المادة خلال أيام متقاربة ، وأودعت حكومات هذه

بصمة عامة في شؤون البلاد العربية ومصالحها . كل ذلك من افراصها تعاون الدول المشتركة فيها لتعاونها وليلاً بحسب نظم كل دولة منها واحوالها في الشؤون الآتية :

1 - الشؤون الاقتصادية والمالية ويدخل في ذلك التبادل التجاري والجمارك والمملة وأمور الرعاية والصناعة .

2 - شؤون المواصلات ، ويدخل في ذلك السكك الحديدية والطرق والطيران والملاحة والبرق والبريد .

3 - شؤون الثقافة

4 - شؤون الجنسية والجوازات والتأشيرات وتنفيذ الأحكام وتسلیم الجرائم

5 - الشؤون الاجتماعية .

6 - الشؤون الصحية .

ملاحق الميثاق

ويعد أن مددت مواد الميثاق أنواع النشاطات المختلفة التي تقوم بها الجامعة فان مندوبي الدول العربية الذين اشتراكوا في اعداد الميثاق بصيغته النهائية ، كانوا حريصين من تضمينه ملحقا خاصا بالقضية الفلسطينية قالوا فيه :

« منذ نهاية الحرب العظمى الماضية سقطت عن البلاد العربية المسألة من الدولة العثمانية ومنها فلسطين ولابية تلك الدولة ، واصبحت مستقلة نفسها ، غيرتابعة لابية دولة أخرى ، وأعلنت معايدة لوزان أن أمرها لاصحاب الشأن فيها . وإذا لم يكن قد مكنت من تولي امورها ، فإن ميثاق المصبة (عصبة الأمم) في سنة 1919 لم يقر النظام الذي وضعه لها الا على أساس الاعتراف باستقلالها . لوجودها واستقلالها الدولي من الناحية الشرعية أمر لا شك فيه ، كما انه لا شك في استقلال البلاد العربية الأخرى . وإذا كانت المظاهر الخارجية لذلك الاستقلال ظلت معجوبة لاسباب قاهرة ، فلا يسع ان يكون ذلك حالا دون اشتراكها في اعمال مجلس الجامعة ، ولذلك ترى الدول المؤتمرة على ميثاق الجامعة العربية ، انه نظرا لظروف فلسطين الخاصة ، والى ان يتمتع هذا النظر بممارسة استقلاله فعلا ، يتولى مجلس الجامعة أمر اختيار مندوب عربي من فلسطين للاشتراك في اعماله » .

الدول ونائب التصديق على الميثاق حسب الترتيب التالي :

المملكة الأردنية الهاشمية بتاريخ 10 نيسان 1945

المملكة المصرية بتاريخ 12 نيسان 1945

المملكة العربية السعودية بتاريخ 16 نيسان 1945

المملكة العراقية بتاريخ 25 نيسان 1945

الجمهورية اللبنانية بتاريخ 16 ايار 1945

المملكة المتوكلية اليمنية بتاريخ 19 ايار 1945

الجمهورية السورية بتاريخ 9 شباط 1946

وعلى هذا شأنه ابتداء من يوم 11 ايار 1945 أصبح ميثاق جامعة الدول العربية نافذ المفعول بشكل رسمي ، غير ان الرأي التقى بالاتفاق على ان يكون يوم 22 ماذار 1945 هو المصادق الرسمي لتأسيس الجامعة ، ذلك ان مندوبي الدول العربية المجتمعين في القاهرة وقعوا بمجموعهم تقريبا الميثاق في هذا اليوم .

ونظرا لأهمية هذا الحدث القومي في تاريخ الامة العربية ، فقد قررت جميع الدول المشتركة في الجامعة اعتبار هذا اليوم عينا قوميا تعطل فيه سائر الدوائر والمؤسسات العامة في بلادها من كل عام .

خلاصة الميثاق

وميثاق جامعة الدول العربية يقع في مشرب مادة الفق علىها جميع الدين وقعوا عليه لتكون قاسما مشتركا ضمن الحدود التي توافقوا على التزامها فيما بينهم ، سواء في علاقاتهم بعضهم البعض او في علاقتهم مع غيرهم من الدول الأجنبية .

وقد عبرت المادة الاولى من هذا الميثاق من طبيعة الجامعة وافراصها ومبادئها اذ نصت انه :

« تألف جامعة الدول العربية من الدول المستقلة الموقعة على هذا الميثاق ، وكل دولة عربية مستقلة الحق في ان تنسق الى الجامعة ، فإذا رغبت في الانضمام قدمت طلبا بذلك يودع لدى الامانة العامة الدائمة للجامعة ، ويعرض على المجلس في اول اجتماع يعقد بعد تقديم الطلب » .

كما نصت المادة الثانية على ان :

« الفرق من الجامعة توثيق الصلات بين الدول المشتركة فيها وتنسيق خططها السياسية لتحقيق التفاوض بينها وصياغة لاستقلالها وسيادتها والنظر

اختيار القاهرة مقراً للجامعة

اما بضد المكان الذي ينخد مقرًا رئيسياً لإقامة امين عام للجامعة بصورة دائمة مع الدوائر الادارية التي تتبع له مباشرة ، فقد روى ان يكون في مدينة القاهرة . وقد روعي في هذا الاختيار مكانة مصر في العالم العربي ، وهي المكانة التي تستمد قوتها وقوتها من الامكانيات الضخمة التي تتوفر لهذا القطر الكبير سواء بالنسبة لعدد سكانه او بالنسبة للظروف المعنوية التاريخية التي جعلت منه كياناً قومياً تكاملت له اسباب الرهامة الفكرية عن طريق ما فيه من المؤسسات العلمية الكثيرة، الى جانب الرهامة الدينية عن طريق وجود الجامع الازهر الشريف في ارضه . وعلى هذا فقد نصت المادة العاشرة من ميثاق الجامعة :

« تكون القاهرة المقر الدائم لجامعة الدول العربية ولمجلس الجامعة على ان يجتمع في اي مكان آخر يعينه » .

النص على مصرية الامين العام للجامعة

وبعد اختيار مدينة القاهرة مقراً دائماً للجامعة، فان اعضاء مجلس الجامعة رأوا ان يكون كذلك منصب الامين العام لهذه المؤسسة وفقاً على واحد من المصريين ، لا يناظرهم في ذلك غيرهم من الشعب العربية . وقد أكد المجلس ذلك بالنص عليه في الملحق الذي أضافوه في آخر الميثاق وهو يقضي ببيانه النصب الخطير الى عبد الرحمن عزام باشا نظراً لخبرته في الشؤون العربية وسابقته في خدمةعروبة في مختلف اقطارها وامصارها .

الفارق المحسوس بين بروتوكول الاسكندرية وميثاق القاهرة

وما دمنا قد تحدثنا فيما سبق من ميثاق الجامعة بموداه وملحنه ، فاننا لا نرى باسا من ان نتناول بكلمة عاشرة الظروف والملابس التي جعلت من هذا الميثاق يختلف في بعض مواجهه الرئيسية وملحنه الاضافية من البروتوكول الذي اصدره المؤتمر التحضيري في الاسكندرية عندما اجتمع في هذه المدينة بدفعة من مصطفى النحاس باشا رئيس الحكومة المصرية .

ولقد كان اختيار الشخصية العربية الفلسطينية موضوعاً شائعاً بالنسبة لامضاء الجامعة ، وذلك بسبب الاوضاع الصعبة التي كانت تعانيها فلسطين تحت وطأة الاحتلال الانجليزي وهموم الخطر اليهودي الذي يهددها بالزوال من خريطة العالم العربي ، وكذلك بسبب غياب زعميمها سماحة السيد محمد امين الحسيني ومحبه من قادة التضليل الفلسطيني ، في المتنقلات والمتانيا السببية .

غير ان مجلس الجامعة رأى الخروج من هذا المأزق الحرج بتبني اقتراح قدمه السيد محمد صلاح الدين باشا . وهذا الاقتراح يقضي بتعيين السيد موسى العلمي ممثلاً عن فلسطين في ذلك الحين ، وكان الذي وجه نظر صلاح الدين باشا الى هذا الشخص الاستاذ محمد علي الطاهر المجاهد العربي المعروف . والسيد موسى العلمي الذي كان حينئذ مقيماً بمصر هو من رجال فلسطين المثقفين الذين يحتلون بسمعة مرموقة واسم طيب ، وكان يشغل في بلده فلسطين ایام الاحتلال البريطاني وظيفة مساعد النائب العام .

موضوع الدول العربية غير المستقلة

وكذلك فان ميثاق جامعة الدول العربية لم يشا ان يحصر اهتمامه بالدول العربية المستقلة ، بل انه تضمن الى جانب الملحق الخامس بفلسطين ، ملحقاً واخر خاصاً بالتعاون مع البلاد العربية فيسر المشتركة في مجلس الجامعة بسبب وقوفها تحت السيطرة الأجنبية كـ لا تحرم هذه الدول وما هو في حكمها من المساعدة في نشاطات الجامعة داخل لجانها المتعددة . وقد جاء في الميثاق في هذا الصدد انه: « نظراً لأن الدول المشتركة في الجامعة ستباشر في مجالها وفي لجانها شيئاً فشيئاً بعود خيرها ووالها على العالم العربي كلّه ، ولأنّ امانة البلاد العربية فيسر المشتركة في المجلس ينبغي أن يرعاها وإن يعمل على تحقيقها فان الدول الموقعة على ميثاق الجامعة العربية يعنيها بوجه خاص أن توفر مجلس الجامعة عند النظر في اسرائيل تلك البلاد في الم atan المشار إليها في الميثاق ، بأن يذهب في التعاون معها الى ابعد مدى مستطاع ، وفيما عدا ذلك فإن لا يدخل بهذا لتعرف حاجاتها وتفهم اهانها وأمالها ، وبيان يعمل بعد ذلك على صلاح احوالها وتأمين مستقبلها بكل ما تهيئة الوسائل السياسية من اسباب » .

ويمكن القول ان ابرز مواطن الاختلاف بين الميادين وبين البروتوكول ، تكاد تنحصر في موضوعي لبنان وفلسطين .

ملحق لبنان في البروتوكول

تضمنت الفقرة الرابعة من بروتوكول الإسكندرية
قراراً خاصاً بليبياً هنا نصها :

« تؤيد الدول العربية الممثلة في اللجنة التحضيرية
مجتمعها احترامها لاستقلال لبنان وسيادته بحدوده
الحالية ، وهو ما سبق لحكومات هذه الدول أن
امرت به بعد أن انتهت سياسة استقلالية اعلنها
حكومة بيانها الوزاري الذي نالت عليه موافقة المجلس
النظام اللبناني بالاجماع في 7 أكتوبر 1943 »

اما الميثاق فقد خلا خلوا تماما من الاشارة الى لبنان ، فلم يذكر هذا القطر فيه لا تصريحوا ولا تلميحا ، وليس من شك في ان تخصيص لبنان بممثل هذا القرار المستقل من قبل المؤتمرين بالاسكندرية كان بایحاء من المرحوم رياض بك الصلح الذي كان يتمتع باحترام جميع الرمادن العرب في داخل المؤتمر وخارججه ، ولعل المرحوم رياض بك اراد من وراء ذلك تطمئن بعض الفئات اللبنانيّة الانعزالية الى احترام الدول العربية المؤسسة للجامعة لكيان لبنان بصورة رسمية ونهائية ، هذا الكيان الذي لم يكن حتى ذلك العين يحظى لدى هذه الدول بالقبول والتاييد بسبب ما كان يحيط بنشوئه سنة 1920 من اعتبارات سياسية تتناقض مع الاماني الوطنية هذه العرب في ذلك العين ، فلقد اراد المرحوم رياض بك الالهادنة من المكانة السامية التي كان يحتلها في الاوساط العربية للدعم موقفه الشعبي في نفس لبنان من طريق بادرته هذه ، وبذلك يصب مصروفين بمحجر واحد ، كما يقول المثل السائر ، اثبات وجوده عربيا من جهة وتأكيد ولائه العسادق للبنان في حدوده التي خططتها الانتداب الفرنسي لدى بعض مواطنيه من جهة ثانية .

وَمَا سَاعَدَ رَئِيسَ الْحُكُومَةِ الْبَلْنَانِيَّةِ يَوْمَهُ عَلَى تَمْرِيرِ قَرَارٍ فِي صَلْبِ النَّصْرِ الرَّسْمِيِّ لِبَرْوَتُوكُولِ الْأَسْكَنْدِيرِيِّ أَنْ هَذَا الْقَرْأَرُ وَجَدَ هُوَ وَاسْتِجَابَةً فِي نَفْوسِ زَمَلَائِهِ الْمُؤْتَمِرِينَ الدِّينَ رَأَوْا الْفَرْصَةَ سَانِحةً أَمَامَهُمْ لِحَلِّ «الْعَلَمَةِ الْفَرِيزِيَّةِ» الَّتِي كَانَتْ تَنْهَى اُمَّاصَابَ فَرِيقٍ مِنْ أَهْلِ «مُتَصْرِفَيَّةِ جَبَلِ لَبَنَانِ» الْقَدِيمَةِ،

وتشير في نقوصهم الشك والريب بكل ما هو عربى أو
تتعلّم بالعروبة من قريب أو بعيد ..

يبد أن المؤتمر التحضيري الذي تحول في القاهرة إلى مجلس جامعة الدول العربية رأى المصالح المترادفة بين مصر والسودان، وأنه من المهم أن تتم مراجعة القرارات السابقة التي اتخذت في هذا الشأن، وأن يتم التوصل إلى اتفاق ينبع من المصالح المشتركة بين البلدين.

فلسطين وبروتوكول الاسكندرية

اما بالنسبة الى للاستاذ فان برونو كول الاسكندرية كان قد خصصها في نظره الخامسة بقرار مستقل جاء فيه :

١ - ترى اللجنة ان فلسطين د肯 مهم من اوكان
البلاد العربية وان حقوق العرب لا يمكن المساس بها
من غير اصرار بالسلم والاستقرار في العالم العربي ؟
كما ترى اللجنة ان التمهيدات التي ارتبطت بها الدولة
البريطانية والتي تقضي بوقف الهجرة اليهودية
والمحافظة على الاراضي العربية والوصول الى استقلال
فلسطين هي من الحقوق الثابتة التي تكون المبادرة
الى تنفيذها خطوة نحو الهدف المطلوب نحو استتاب
السلم وتحقيق الاستقرار . وتعلن اللجنة تأييدها
لقضية عرب فلسطين بالعمل على تحقيق أمانهم
المشروعه وصون حقوقهم العادلة . وتصرح اللجنة
بأنها ليست أقل ثالما من احد لما أصاب اليهود في
أوروبا من الوبيلات والآلام على يد بعض الدول الاوربية
الديكتاتورية ، ولكن يجب ان لا يخلط بين مسألة
اليهود بأوروبا بظلم آخر يقع على عرب فلسطين على
اختلاف اديانهم وذاهبيهم .

2 - يحال الاقتراح الخاص بمساهمة الحكومات والشعوب العربية في « مندوب الامة العربية » لإنقاذ اراضي المرب في فلسطين الى لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية لبحثه من جميع جوهره وعرض نتيجة البحث على اللجنة التحضيرية في اجتماعها المقترن .

ومندما اجتمعت هذه اللجنة التحضيرية في فصر
الزهران بالقاهرة واصدرت بيانها « ميثاق جامعة
الدول العربية » يوم 22 اذار 1945 ، جاء نص الملحق
الخاص بفلسطين مخالفًا جملة وتفصيلاً للقرار الذي

عليه كافة الفرقاء المعنيين . وأخيراً تركوا البحث في هذا الموضوع تاركين للزمن مهمة البت في الوصـف القانوني لمؤسـتهم لتفادي الحرج والانتـسـام والفشل فيما أخذـوا أنفسـهم به لا سيـما بعدـما سمعـوا زميـلـهم الاستـاذ هنـري فـرـهـونـ، وزـير خـارـجـية لـبـانـ يـعلـى قـالـةـ: «ـعـندـما نـعـطـي كـيـانـاـ قـانـونـياـ لـلـجـامـعـةـ تـصـبـحـ لـهـ السـخـبـةـ الدـولـيـةـ ، وـقـدـ الـبـرـوـتـوكـولـ لاـ يـنـصـ عـلـىـ ذـلـكـ ، فـاـذـاـ أـرـدـتـ مـوـافـقـتـاـ فـلـتـرـكـ هـذـهـ مـسـالـةـ» .

وهـكـذاـ يـمـكـنـ القـوـلـ بـاـنـ شـخـصـيـةـ جـامـعـةـ الدـوـلـ الـعـرـبـيـةـ مـنـ النـاحـيـةـ قـانـونـيـةـ بـقـيـتـ فـيـرـ وـاضـحةـ وـلاـ مـحـدـدـةـ الـعـالـمـ ، مـاـ حـمـلـ أـهـلـ الـدرـايـقـ الـفـقـهـ السـيـاسـيـ وـالـشـرـいـعـيـ الدـوـلـيـ عـلـىـ أـنـ يـعـتـرـفـوـهـاـ مـجـرـدـ مـؤـتـمـرـ دـائـمـ لـلـدـوـلـ الـعـرـبـيـةـ يـرـمـيـ إـلـىـ الـقـيـامـ بـمـهامـ خـاصـةـ وـمـحـدـدـةـ ، وـعـلـىـ أـنـ «ـلـيـسـ لـهـدـهـ جـامـعـةـ شـخـصـيـةـ كـامـيـةـ فـيـ السـيـادـةـ وـالـاسـتـقـلـالـ سـوـاءـ فـيـ الدـاخـلـ اوـ فـيـ الـخـارـجـ» . وهذا هو الرـأـيـ الـذـيـ تـشـبـتـ بـاـتـمـادـهـ مـشـدـوبـ لـبـانـ الاستـاذـ هـنـريـ فـرـهـونـ وـعـلـقـ بـقـاءـ حـكـومـتـهـ فـيـ جـامـعـةـ عـلـىـ أـسـاسـ .

الجـامـعـةـ الـعـرـبـيـةـ وـعـلـاقـاتـهاـ الـدـولـيـةـ وـالـعـالـيـةـ

هـذـاـ فـيـمـاـ يـتـصـلـ بـالـشـخـصـيـةـ قـانـونـيـةـ لـلـجـامـعـةـ فـيـ المـحـيـطـ الـعـرـبـيـ الـبـحـثـ . اـمـاـ فـيـمـاـ يـتـصـلـ بـصـفـتهاـ قـانـونـيـةـ فـيـ المـحـيـطـ الـدـولـيـ وـالـعـالـمـيـ ، فـانـ اوـارـ الجـدلـ حولـ هـذـاـ مـوـضـوعـ لمـ يـكـنـ اـقـلـ اـحـتـدـاماـ هـنـهـ فـيـ صـدـدـ المـوـضـوعـ السـابـقـ . ذـلـكـ اـنـ بـعـضـ الـحـكـومـاتـ الـعـرـبـيـةـ وـفـيـ طـلـيـعـتـهاـ لـبـانـ كـانـ تـصـرـ دـالـمـاـ عـلـىـ اـنـ تـنـفـيـ مـنـ الـجـامـعـةـ الصـفـةـ قـانـونـيـةـ التـيـ تـخـولـهاـ حـقـ التـكـلمـ بـاسـمـهاـ فـيـ الـمـحـاـفـلـ الـدـولـيـةـ كـهـيـثـةـ الـاـمـمـ الـمـتـحـدـةـ ، اوـ مـنـ طـرـيـقـ الـمـرـاسـلـاتـ الرـسـمـيـةـ مـعـ الـدـوـلـ الـاجـنبـيـةـ الـاـخـرـىـ . وـكـانـتـ مـعـارـضـهـ هـذـهـ الـحـكـومـاتـ قـائـمـةـ عـلـىـ اـنـ القـوـلـ بـاـتـمـادـهـ الـجـامـعـةـ الـعـرـبـيـةـ هـيـثـةـ اـقـلـيمـيـةـ يـتـعـارـضـ وـمـبـداـ السـيـادـةـ الـقـوـمـيـةـ لـكـلـ دـوـلـاـتـ مـنـ دـوـلـاـتـ عـلـىـ حـدـةـ .

وـهـنـاـ لـاـ بـدـ مـنـ القـوـلـ بـاـنـ الـحـكـومـةـ الـبـنـانـيـةـ كـانـ لهاـ يـوـمـلـ النـصـيبـ الـأـوـفـرـ فـيـ مـعـارـضـهـ الصـفـةـ قـانـونـيـةـ الـدـولـيـةـ لـلـجـامـعـةـ ، وـعـنـدـمـاـ كـانـ هـيـدـ الـرـحـمـنـ عـرـامـ بـاـشـاـ يـقـومـ فـيـ اـمـرـيـكاـ بـجـوـلـةـ دـعـائـيـةـ لـصـالـحـ الـقـضـيـةـ الـمـصـرـيـةـ الـثـانـىـ نـظـرـهـاـ فـيـ مـجـلسـ الـأـمـنـ الـتـابـعـ لـهـيـثـةـ الـاـمـمـ الـمـتـحـدـةـ ، تـقـلتـ جـرـيـدةـ الـمـصـرـيـ هـنـىـ لـسانـ الـسـيـاسـيـ هـنـىـ فـرـهـونـ قـوـلـهـ :

تـضـمـنـهـ الـبـرـوـتـوكـولـ بـهـذـاـ الصـدـدـ ، اـذـ رـوـعـيـ فـيـ نـصـ الـبـيـشـاقـ عـنـ فـلـسـطـينـ ، اـنـ يـدـورـ فـيـ الـمـوـبـيـاتـ الـفـامـيـةـ التـيـ لـاـ تـلـزـمـ اـمـضـاءـ الـجـامـعـةـ بـاـيـةـ مـبـادـرـةـ مـحـدـدـةـ مـنـ اـجـلـ اـنـقـاذـ فـلـسـطـينـ مـنـ الـاـخـطـارـ الـاسـتـعـمـارـيـةـ وـالـصـمـيـونـيـةـ التـيـ كـانـتـ تـهدـدـ كـيـانـهاـ بـالـزـوـالـ وـالـتـيـ اـرـالـهـ بـعـدـ ذـلـكـ بـالـفـيـلـ .

وـقـدـ اـثـارـ هـذـاـ المـوـضـوعـ فـيـ قـرـارـ فـلـسـطـينـ بـالـبـيـشـاقـ يـوـمـلـ تـسـاؤـلـاتـ كـثـيرـةـ وـرـدـتـهاـ الصـفـحـ فـيـ السـنـةـ بـعـضـ الـقـادـةـ وـالـزـعـمـاءـ الـوطـنـيـنـ . عـلـىـ اـنـ هـذـهـ التـسـاؤـلـاتـ بـقـيـتـ دـوـنـ اـيـ جـوابـ مـنـ قـبـلـ الـمـسـؤـلـيـنـ الـعـربـ ، وـالـتـعـلـيقـ الـوـحـيدـ الـذـيـ صـدـرـ فـيـ حـيـنـهاـ حـولـ هـذـاـ المـوـضـوعـ هوـ مـاـ نـسـبـ اـلـىـ الـامـيـنـ الـعـامـ السـيـدـ عـبـدـ الرـحـمـنـ عـزـامـ باـشاـ مـنـ «ـالـخـواـجـاتـ عـاـوزـيـنـ كـهـ» ..

وـطـبـيـعـيـ اـنـ هـذـاـ جـوبـ الـمـنـسـوبـ اـلـىـ عـزـامـ باـشاـ اـبـقـيـ عـلـىـ اـسـتـفـهـامـ عـالـقـةـ جـبـتـ هـيـ فـيـ اـذـهـانـ الـمـتـسـالـلـيـنـ لـاـنـ عـبـارـةـ «ـالـخـواـجـاتـ عـاـوزـيـنـ كـهـ» لـمـ تـحـمـلـ اـلـيـمـ الـجـوابـ الـذـيـ كـانـوـاـ يـتـوقـعـونـهـ . وـكـلـ ماـ حـصـلـ هـوـ اـنـ الـقـنـونـ اـجـهـتـ اـلـىـ اـنـ الـمـقـصـودـ «ـبـالـخـواـجـاتـ» هـمـ الـاـنـكـاـيـرـ ، الـاـمـرـ الـذـيـ جـمـلـ النـاسـ غـيـرـ مـطـمـئـنـيـنـ الـىـ جـديـةـ الـكـلـامـ الـوـاردـ فـيـ الـبـيـشـاقـ بـصـدـدـ قـضـيـةـ فـلـسـطـينـ وـالـذـيـ يـؤـسـفـ لـهـ اـنـ الـاـيـامـ قـدـ كـشـفـتـ فـعـلـاـنـيـاـ بـعـدـ اـنـ سـوـهـ ظـنـ النـاسـ كـانـ فـيـ مـحـلـهـ ! .

الـصـفـةـ قـانـونـيـةـ وـالـوـقـعـ الدـولـيـ لـجـامـعـةـ الدـوـلـ الـعـرـبـيـةـ

بعـدـ اـنـ قـدـمـنـاـ جـامـعـةـ الدـوـلـ الـعـرـبـيـةـ فـيـ اـطـارـهـ الـقـومـيـ الـعـامـ وـالـفـرـاـضـهـ الـو~طـنـيـةـ الـمـخـلـفـةـ ، فـاـنـهـ يـجـدـ بـنـاـنـ نـقـدـمـ هـذـهـ الـمـؤـسـسـةـ الـهـامـةـ مـنـ خـلـالـ مـفـهـومـهـاـ الـقـانـونـيـ سـوـاءـ فـيـ مـلـاقـاتـهاـ الـرـسـمـيـةـ بـاعـصـائـهاـ مـنـ الـدـوـلـ الـعـرـبـيـةـ اوـ فـيـمـاـ كـانـ تـقـومـ بـهـ مـنـ طـرـيـقـ اـمـيـنـهاـ الـعـامـ مـنـ اـنـصـالـاتـ مـعـ حـكـومـاتـ الـدـوـلـ الـاجـنبـيـةـ وـالـمـؤـسـسـاتـ الـعـالـمـيـةـ كـهـيـثـةـ الـاـمـمـ الـمـتـحـدـةـ وـالـلـجـانـ الـمـتـفـرـمـةـ عـنـهـ .

وـالـمـلـاحـظـ ، اـنـ الـدـيـنـ وـضـعـوـاـ بـيـشـاقـ الـجـامـعـةـ بـمـاـ لـيـهـ مـوـادـ اوـ مـلـاحـقـ اوـ تـنظـيمـاتـ لـمـ يـحـاـولـوـ تـعـدـيدـ وـضـعـهـ الـقـانـونـيـ لـاـ مـرـبـيـاـ وـلـاـ دـوـلـيـاـ ، وـذـلـكـ عـلـىـ الرـفـمـ منـ اـنـ الـبـحـثـ فـيـ هـذـاـ الـوـقـعـ اـلـيـرـ اـكـثـرـ مـنـ مـرـةـ وـاـسـتـنـطـبـ اـهـتمـمـ الـدـوـلـ الـامـضـاءـ وـاـسـتـدـرـجـهـمـ اـلـىـ كـثـيرـ مـنـ الـعـوـارـ وـالـمـنـاقـشـاتـ الـجـدـلـيـةـ التـيـ تـبـيـرـتـ بـالـحـدـدـ وـالـعـنـفـ . اـلـاـ انـ الـامـضـاءـ كـانـوـاـ يـدـوـرـوـنـ دـالـمـاـ حـولـ الـعـمـسـ دـوـنـ اـنـ يـرـتـعـوـاـ فـيـ صـمـيمـهـ ، اوـ يـتـهـمـوـاـ مـنـهـ اـلـىـ رـأـيـ حـاسـمـ يـجـمـعـ

« بما انه ليست للجامعة اية شخصية قضائية (اعله يزيد قانونية لإنه لا يخسн العربية السليمة) فان امينها العام لا يخرج من كونه موظفاً كبيراً ادارياً . ومن الواضح انه ليس له اية صفة لبذل مثل هذا المسمى على حساب الجامعة . وتعتبر هذه الجامعة بمثابة مؤتمر دائم للدول العربية ، وان الدول العربية تعرب من آرائها بواسطة حوكمانها وزرالها المفوضين » .

على انه مما يشير الى الدقة والاستقرار ان موقف لبنان من هذه المسألة كان ينافق بعضه بعضه حتى في نفس الحكومة الواحدة ، اذ بينما كان رأي وزير خارجية لبنان كما بینا آنفاً . فان رئيس الحكومة اللبنانية المرحوم عبد الحميد كرامي في ذلك الوقت نجده عند نظر قضية جلاء القوات الفرنسية من سوريا ولبنان يصر ، وفي مجلس الجامعة بالسدات بان « لبنان يتمسك بتحقيق الجامعة في كل مؤتمر يعقد بين الدول الكبرى لعلاج هذا الامر » .

اما مندوب سوريا المرحوم سعد الله بك الجابري فقد ذهب في الامتناد على قانونية الوجود الدولي للجامعة الى ابعد مدى حين قال : « ان سوريا تؤثر ان لا تمثل هي ويمثل مجلس الجامعة » .

وبالفعل فان المجلس قد أصدر يوم 5 يونيو 1945 بناء على طلب مندوبي سوريا ولبنان قراراً متضمناً هذا التمسك بتمثيل الجامعة وتفضيله على تمثيل الدولتين أصحاب الشأن المباشر ، وكان هذا القرار باجماع آراء الدول الممثلة في المجلس ، وهو اعتراف اكيد وصريح بالصلة القانونية الدولية للجامعة .

والواقع ان جامعة الدول العربية كانت تعتبر نفسها ذات شخصية دولية غير مشكولة في قانونيتها . وقد كان امينها العام عبد الرحمن عزام باشا يمارس نشاطه ويقيم اتصالاته وعلاقاته مع الحكومات الأجنبية والمنظمات الدولية من خلال هذا الامتيار . وعندما بحث مجلس الجامعة في اجتماعه العادي الخامس قضيتني ليبيا وفلسطين مع كل من بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية ، فان هاتين الدولتين تناطحتا رسمياً وبماشة مع جامعة الدول العربية في موضوع حلدين البلدين .

على انه في 13 حزيران 1946 حسم الجدل حول هذا الموضوع ، اذ اصدر مجلس الجامعة المنعقد في بلودان قراراً يوصي فيه الدول العربية بان تطالب الحكومة البريطانية بالامتناد بجامعة الدول العربية صراحة ، وان تعتبر ما يوجه اليها الامين العام ، ضمن

حدود الميثاق صادراً من الجامعة بوصفها هيئة اقليمية قاتلة بذاتها .

وبالفعل فان حكومات الدول العربية عملت على التو بهذه التوصية التي سرعان ما تقيّدت استجابة رسميّة من بعض الدول الاجنبية ، فأعلنت الحكومة البريطانية على لسان وزير خارجيتها في ذلك العين : « ان الحكومة البريطانية مستترف رسمياً بالمخابرات الخاصة بالمواضيع السياسية والتي توجه من قبل جامعة الدول العربية ، وسيوجه الرد منها الى الامين العام للجامعة ، بنفس الطريق الذي اتبع في ارسال الخطاب المتعجب عليه » . وعملي البيان بان هذا الكتاب الرسمي من طرف الوزارة البريطانية يعني اعتراف هذه الحكومة بكتاب الجامعة وصفتها القانونية . حتى ان الحكومة الاسانية لم تكتف بالاعتراف الشكلي بالصلة الدولية لجامعة الدول العربية، بل انها تجاوزت ذلك الى مدى ابعد ، وتقدّمت الى مجلس الجامعة عبر مذكرة رسمية تلتزم فيها معاونتها في محيط السياسة الدولية وتاييدها في مواقفها السياسية عندما تدعى الحاجة الى ذلك .

اعتراف هيئة الامم المتحدة بالكيان الدولي للجامعة

هذا ، ولم يقف الاعتراف بالشخصية القانونية لجامعة الدول العربية عند حدود الحكومات الاجنبية وحسب ، بل ان هيئة الامم المتحدة نفسها ، تقد اعترفت هي الاخرى بهذه الشخصية وذلك عندما أقرت جميعيتها المومية اقتراحها قدم اليها بدعة من المجلس الاقتصادي والاجتماعي الى النظر في انشاء لجنة اقتصادية للشرق الاوسط واعترفت فيه « بان تعاون اللجنة مع الهيئات الاقليمية في الشرق الاوسط كالجامعة العربية » من شأنه أن ييسر للجنة مهمتها » .

وعلى الرغم من ان قرار هيئة الامم المتحدة الذي أصدرته جميعيتها المومية ، نسر يومها بأنه نوع من الامتناد « الواقع » بالجامعة ، الا أنه على أي حال يعتبر اعترافاً ضمنياً بالشخصية الدولية لهذه المؤسسة الاقليمية . وقد ذكر عبد الرحمن عزام باشا في حديث نشرته له جريدة « الحياة » الباريسية في مددتها الصادر يوم 23 آذار 1969 ان الجمعية المومية للامم المتحدة اتخذت سنة 1950 قراراً بقبول الجامعة كمنظمة اقليمية تخدم اهداف الامم المتحدة في الشرق الاوسط .

اقطاراتها ، بل انها تجاوزت في نفاذها الدبلوماسي هذا
النطاق القومي فاصدرت قراراً بتوسيبة الدول الاعضاء
بهيئة الامم المتحدة بالاعتراف بالجمهورية الاندونيسية
عندما حصلت هذه البلاد على استقلالها وتخامت من
الاستعمار الهولندي . وهكذا ...

الجامعة توسيي بانشاء جيش موحد للدفاع عن البلاد العربية

عندما تعرض مجلس الجامعة لبحث الاعتداء
الفرنسي على سوريا ولبنان 1945 ، اقترح المرحوم
توفيق السويدى تزويد هذين البلدين بجيش عربى
مشترك لمساندتهما في الدفاع عن كيانهما الوطنى ،
وقد علق عبد الرحمن عزام ياشا يومئذ على هذا
الاقتراح بالتحميد وقال : « ان هدف الجامعة العربية
هو ان تكون في المستقبل مسؤولة عن الامن داخل
نطاق دول الجامعة وتستمد هذه السلطة من نفسها
ومن شعوبها . وقد يقرها مجلس الامن الدولى على
ذلك ، وسيأتي اليوم الذي يكون فيه للدول العربية
قوة دولية كافية لتأمين الامن في نفس هذه الساحة ..
مستندة الى مجلس الامن نفسه ! » .

محكمة عدل عربية تابعة للجامعة

و قبل ان نأتي على ختام هذا الحديث فانه لا بد
لنا من الاشارة الى ان المرحوم رياض بك الصلح سعى
سعياً حثيثاً لاجل انشاء « محكمة عدل عربية » في
ساب تنظيمات الجامعة العربية ، تكون مهمتها النظر في
الناحية القضائية في التزامات التي يمكن ان تقوم بين
الدول الاعضاء في هذه الجامعة ، وذلك من اجل تحديد
الحالة القانونية للدول المتنازعة . على نحو ما هو متبع
في محكمة العدل الدولية في لاهاي بهولندا ، فيسر ان
هذه الفكرة الجليلة لم يكتب لها الخروج الى حيز
التنفيذ وطوى البحث فيها بعد افتيا المرحوم رياض
بك في سنة 1951 .

وايا ما كان ، فان جامعة الدول العربية ما لبثت
ان أصبحت عربياً ودولياً ذات شخصية قانونية قائمة
بلاتها رغم ان المندوب اللبناني اصر على اعتبارها
بمتابة مؤتمر يجمع الحكومات العربية للتشاور فيما
ي بينها في درس القضايا الخاصة بالعرب مما يعرض عليه .

الجامعة تتصرف على أنها هيئة قومية إقليمية

وان الجامعة ، قد تصرفت فعلاً على أنها هيئة
سياسية إقليمية ، من ذلك أنها تقدمت الى مجالس
الوزراء بالدول العظمى عبر مذكرات متعددة تبين فيها
وجهة نظرها في مصير ليبيا وتطلب الاشتراك بهذه
الصلة في اى لجنة تحقيق يمكن ان ترسل اليها لتعرف
رغبات سكانها في تقرير مصيرهم . وطالب الحكومة
البريطانية باتخاذ الاجراءات اللازمة لوقف هجرة
الإيطاليين غير المشروعة الى البلاد اليبقية .

وبعثت بذكرين الى الجمهورية الفرنسية ،
احداهما بشأن تحرير المرحوم محمد المنصف باي
تونس الذي كان اسيراً في فرنسا وعادته الى عروشه
الذي افتُصب منه بغير حق ، والآخرى بشأن اطلاق
سراح المرحوم الامير محمد عبد الكريم الخطابي زعيم
ثورة الريف بمراكنة الإسبانية . كما أنها قامت بجهود
خاصة في سبيل منع تنفيذ احكام الاعدام التي اصدرتها
الحكومة الفرنسية بالجزائر بحق عدد من المجاهدين
الجزاريين سنة 1945 . وكذلك ارسلت مذكرة اخرى
الى فرنسا تطالبها فيها بتنفيذ التزاماتها كدولة ثالثة
إقليمية لا تتمتع بالحكم الذاتي مما هو منصوص عليه في
ميثاق هيئة الامم المتحدة . وايضاً فان الجامعة قامت
بالتوسط لدى الحكومة البريطانية الداعوة الهيئة العربية
للفلسطينيين الى الاشتراك في مؤتمر لندن ، واتصلت بهيئة
الامم المتحدة بشأن تحديد موعد اجتماع اللجنة المأذونة
لللجنة الصحبة للامم المتحدة هذه انعقادها في جنيف
بسوسيرا .

بل ان الجامعة لم تكتف بالاتصالات العالمية التي
قامت بها لصالح قضايا الشعوب العربية في مختلف